رفقاً بأموال الفقراء!!! (*)

مع كامل تقديرى لاعتبارات الحيدة المطلوبة للانتخابات الرئاسية، وإقرارى بلزوم تكافؤ الفرص المحال تحققه لاعتبارات كثيرة جدا جلية جدا لاتفوت الأعمى كما لاتفوت البصير، أظهرها أن تولى رئاسة مصر ليس نزهة، وإنما هو عبء ثقيل جدا، يحتاج فضلا عن الذكاء والألمعية والصدق والعزيمة والفطنة والعلم والبصيرة والمهارة - إلى إلمام جاهز فعلا ومتوفر فعلا - الآن قبل باكر - بمشكلات مصر وهمومها فى التعليم والثقافة والزراعة والصناعة والدفاع والأمن والصحة والاقتصاد والرى والصرف والتنمية والاسكان، ومتاعبها فى الداخل والخارج، وبقضاياها الداخلية والخارجية، والإقليمية والعالمية، وبما يموج به العالم شماله وجنوبه، وشرقه وغربه، وفضاءه وبحاره وأرضه، وتكتلاته ومنظماته الدولية والإقليمية، من مشاكل وصراعات وحروب وأزمات بالغة التعقيد والأهمية، كل هذا وغيره يجعل من التقدم - محض التقدم - لرئاسة مصر، عملاً بالغ الخطر والجلال ينبغى للمتقدم أن يحسب له حسابه، وأن يتهيأ له، وأن يعد له عدته اللازمة - سواء لاستكمال مقوماته الشخصية القائمة على الاستعداد والكفاءة والصلاحية وعلىالإلمام الكامل - اليوم وليس الغد - بما طرحته من هموم وقضايا على سبيل المثال لا الحصر، أم باتخاذ الأسباب لطرح نفسه ومشروعه الفكرى والسياسى على الناس، ناهيك بإقناعهم

---

* ٢٠٠٥/٨/١٧

بصلاحيته وكفاءته للاضطلاع بصدق بغير مخاتلة ولا خداع وقدرته على تحقيق ما يعدهم ويمنيهم به!!

لذلك فطريف مضحك حتى النخاع، أن يتحقق تكافؤ فرص بمجرد دفع نصف مليون جنيه عدا ونقدا لكل مرشح من المرشحين الذين استهواهم الترشيح صادقين أو مستعرضين، جادين أو هازلين، ليستعين به على حملته الانتخابية!! فالفرض الحاصل الواضح الظاهر أن جميع المرشحين مرشحو أحزاب، فبغض النظر عن مقاطعة التجمع والعربى الناصرى للترشيح، فإنه لم يكن ممكنا لأى مستقل مهما بلغ حجمه ومكانته وكفاءته وقدرته وصلاحيته وأرجحيته - أن يجمع النصاب التعجيزى الذى فرضته المادة ٧٦/ المعدلة بالدستور: أطول مادة فى دساتير العالم، ومؤدى ذلك بوضوح -لا فلسفات أن هناك حزبا سياسيا وراء كل مرشح من هؤلاء المرشحين العشرة، ولا أحسب أن "منحة" نصف المليون جنيه مقررة من أجل الحزب الوطنى، فهو بداهة لا يحتاجها، ولا أحسب أن حزب الوفد فى حاجة هو الآخر إليها - وهنا ينحسر وينكشف الغطاء عن أحزاب ولا أحزاب، مع أن الفرض فى الحزب الذى يتقدم بمرشح له لهذا الموقع الرفيع، أن يكون كيانا كبيرا قائماً.. صلباً لا خزفاً. وأن يكون قد استكمل من "المقومات" ما يجعله قادراً على "إفراز" وتقديم المرشح الكفء اللائق لرئاسة مصر من ناحية، وقادرا فى الوقت نفسه على دعمه وتأييده وتحمل تكاليف ترشيحه وحملته الانتخابية والوقوف معه ومن ورائه من ناحية أخرى، وإلاّ بات الترشح هزلاً فى هزل!! ولست بالذى يصادر على حق أحد - أى أحد - فى أن يجد أو يهزل كما يشاء، ولا فى أن يصدق أو يتوهم أو يستعرض، ولا فى أن يقدر أو لا يقدر نفسه بما يشاء.. من حق كل إنسان أن يتصور أو يعتقد أو يظن أو يتوهم نفسه أحكم وأعلم وأخلص وأعقل وأقدر وأكفأ الناس، وأن يجد أو يهزل أو يستعرض نفسه بما يشاء،

شريطة أن يتحمل هو ـ لا غيره ـ نتيجة وتكاليف تقديره ـ جاداً أو هازلاً ـ وأعباء اختياره وخطوته التى اتخذها استجابة لما اعتقده أو ظنه أو توهمه أو أراده أو تمناه !!

بيد أن تكافؤ الفرص المرجو أو الموهوم، قد هيأ للقانون ٢٠٠٥/١٧٤ المعد فى عجالة،أن يمنح كل مرشح للرئاسة هبةً قدرها نصف مليون جنيه عداً ونقداً، هذه "الهبة" هى فى الظاهر من أموال الدولة ـ أى من الأموال العامة، وهى بهذه الصفة جديرة بالرعاية وواجبة الحفظ والصيانة من الإسراف والتفريط والبعزقة، ثم هى فى الواقع ـ وهذا هو الأهم ـ اقتطاع من أموال الفقراء والمعوزين والمعدمين الذين لم يعد يراهم سكان العواصم والأحياء الراقية ولا القانعون بما تعرضه الشاشات التليفزيونية من مشاهد منتقاه تتجنب وتعاف الفقر والفقراء، وتحرص على ألاّ تؤذى العيون والمشاعر المرهفة بما يؤرق الضمائر على حال البؤساء الذين يعيشون فى القرى والنجوع والدساكر، وفى العشوائيات، تحت خط الفقر، وتتجنب أن تفسد عليهم المناظر الخلابة المختارة، والإعلانات الجاذبة، والمشاهد الوردية، بمشاهدة من يتقيأون دماً من جوع البطون، ويستعيضون بالعظام عن اللحوم.. هؤلاء الذين لا يرون اللحم من العام للعام إلاّ للمستورين منهم فقط وفى المواسم والأعياد، يبيتون على الطوى، وتنحر أمراض الفقر وسوء التغذية فى أجسامهم النحيلة المتلامسة مع الموت، يأكلون وينامون حيث يقضون حاجاتهم، ويشربون من حيث تشرب الكلاب والبهائم، وتختلط أجسامهم فى سكنى القبور بأجساد الموتى، ويتلامس لحمهم وأنفاسهم فى زنقة وتلاحم العشوائيات حتى ترتد النفوس إلى "الحيوانية" فلا تعد تفرق بين الأخ وأخته أو بين الأم وابنها أو بين الأب وابنته، فينمو زنى المحارم فى رحم التلاحم الحيوانى، ويصير الأب أباً وجداً فى ذات الوقت، أو أباً وخالاً، أو تصير الأم أماً وجدة، أو أما وعمة، وتتراكم العلاقات

بسلبياتها المدمرة حتى تتفشى وتستشرى وتستعصى وتصادر على أى حل!!!

من أموال هؤلاء البؤساء التعساء، تعطى المادة / ٢٥ من قانون الانتخابات الرئاسية رقم ٢٠٠٥/١٧٤ ـ تعطى لكل مرشح استهواه الترشيح جاداً أو هازلاً ـ تعطيه إذعانا لوهم أو أحبولة تكافؤ الفرص ـ نصف مليون جنيه، عداً ونقداً، وبلا ضابط أو حساب!.. الحساب الوحيد الذى يجيزه التشريع الضرير ـ ما نصت عليه المادة/٢٤ من ذات القانون، والتى قضت بألاّ يتجاوز الحد فى الصرف عشرة ملايين جنيه!!، ولست أحسب أحداً ـ من الأحزاب الفرط ـ سيصل فى الصرف إلى هذا الحد الأقصى ناهيك بأن يتجاوزه (منين ياحسرة؟!)، وإنما هى "وَهْبة" و "منحة" مجانية من أموال الفقراء والتعساء والبؤساء الذين أغنانا الغنى عن الالتفات إليهم وصرفنا صرفاً عن توجيه هذه الأموال إلى جبر ما هم فيه من تعاسة وبؤس وشقاء!!

ما أبأس أن يحتج المرشح فى إمساكه بتلابيب "المنحة" أو "الوهبة" وفى قضمه وابتلاعه هذه القضمة من أموال الشعب ـ بأنها من القانون وبالقانون الذى يتذرع أو يتعلل باحترامه!.. لمثل هذا أقول: ولكن القانون لايجبرك ولا يمنعك من أن تعف وأن تتنازل عن قبول "الوهبة"، ولا يحول بينك وبين أن تعلن وحزبك الدى رشحك لبنى مصر المحروسة، أنكما معا كفيلان بأن تتحملا سويا أعباء وتكاليف الحملة الانتخابية، تماما كما احتملتما قرار التقدم للترشيح وجرأة الاطمئنان إلى حيازة كل المقومات والمكنات والقدرات والكفاءات اللازمة لرئاسة أو التنافس على رئاسة مصر التى باتت للأسف شقية ببنيها!!!